العدد (1792) السنة السابعة - الثلاثاء (11) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

اتساع الفجوة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء في العالم الرأسمالي (ألمانيا نموذجاً)

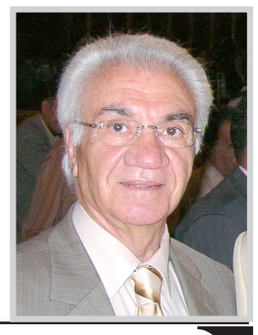

تشير المعلومات التي تحت تصرفنا إلى أن العالم الرأسمالي الذي نعيش فيه، منذ انتهاء المنافسة الاجتماعية بينه وبين الدول الاشتراكية التي غابت نظمها السياسية من الخارطة العالمية ابتداءً من أوائل العقد الأخير من القرن العشرين، يشهد مجموعة من الظواهر السلبية المتفاقمة التي تعتبر من حيث المبدأ جزءاً من طبيعة النظام الرأسمالي العالمي، فنحن اليوم إزاء:

كاظم حبيب

١. تنامي سريع في عدد أصحاب المليارات والملايين في العالم.
٢. في مقابل، تنامي أسرع في عدد الفقراء والمعوزين في العالم، خاصة أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر وفق معايير الاتحاد الأوروبي بالنسبة لأوروبا (من هو دخله أقل من ٦٠ ٪ من متوسط دخل الدولة التي يعيش فيها)، وكذلك في الدول النامية التي لا يتجاوز دخل الفرد اليومي عن دولار أو دولارين في اليوم. فوفق الأرقام المتوفرة عن العام ٢٠١٠ فأن نسبة المهددين بالفقر في الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مجتمعة بلغت ١٧٪ أو ما يعادل ٨٠ مليون إنسان. وهي متباينة من بلد إلى آخر تتراوح بين ٢٨٪ في ليتوانيا وبين بحدود ١٠٪ في الجيك.
٣. تفاقم فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء، وكذلك بين أصحاب المليارات والملايين ورواتب مدراء ومسؤولي المؤسسات والبنوك وشركات التأمين وغيرها من جهة، وبين ذوي الدخل المحدود والمتوسط. بحيث أصبح أضعافاً مضاعفة وأكثر بكثير من فترة العقد التاسع والعقد الأخير من القرن العشرين لصالح المجموعة الأولى.
٤. تزايد عدد العاطلين عن العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.
٥. تفاقم درجة وشدة الاستغلال التي يتعرض لها المنتجون، الطبقة العاملة والفلاحون والكادحون وجمهرة كبيرة من المثقفين.
٦. زيادة مستمرة في الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات في مقابل تقليص مستمر للضرائب المباشرة على الدخل والأرباح السنوية المحددة للشركات الرأسمالية الإنتاجية والرأسمال المضارب وكبار الرأسماليين في الدول المختلفة.
٧. إعلان المزيد من حالات الإفلاس يومياً في الصحف المحلية والدولية لذوي المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو ابتلاع منشآت من قبل منشآت أخرى أقوى منها.
رمي ثقل أعباء الأزمة المالية والاقتصادية الدولية على عاتق الفئات الكادحة وذات الدخل المحدود والمتوسط من دافعي الضرائب، في مقابل الحصول على أرباح متعاظمة لتلك القوى الرأسمالية المضاربة. ويمكن أن نلاحظ عواقب الأزمة الأخيرة على سكان شعوب الدول النامية وكذلك على الفئات الاجتماعية المنتجة في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث منحت البنوك أموالاً طائلة لمعالجة المشكلات التي خلقتها هي ونظامها المالي والنقدي وأساليب عملها واقتطعت من دافعي الضرائب.
٩. استمرار الهجوم على المكاسب التي تحققت للعمال والمستخدمين وذوي الدخل المحدود في العقود المنصرمة مثل الرعاية الصحية والتعليم والثقافة والخدمات الأخرى وتقليص الأجور والمساعدات الاجتماعية بذريعة البطالة والرغبة في إعادة الاستثمار ...الخ.
إن هذه الظواهر السلبية الصارخة تؤكد واقعاً جديداً هو تفاقم غياب العدالة الاجتماعية التي يجري الحديث عنها في الدول الرأسمالية واشتداد البرودة في العلاقة بين الطبقات والفئات الاجتماعية وتنامي التناقض الاجتماعي والصراع الطبقي على الصعيدين المحلي والدولي لما كان عليه قبل عشر سنوات مثلاً. وهذه الصراعات لاتزال تتجلى في النشاط النقابي والإضرابات العمالية النقابية، والتي لم تتخذ حتى الآن مسارات حادة ،ولكن لا يمكن إنكار احتمال نشوئها كما هو الحال في اليونان حالياً، وما يمكن أن يحصل في كل من إسبانيا والبرتغال وأيرلندا لاحقاً أو حتى إيطاليا وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي دع عنك الدول النامية الفقيرة والأكثر فقراً.
فلائحة أصحاب المليارات في العالم تشير بالنسبة لعام ٢٠١٠ إلى وجود ١٠١١ مليونير ينتمون إلى ٥٥ بلداً في حين كان العدد ٧٩٣ ملياردير في العام ٢٠٠٩. وقد بلغت ثروتهم في ٣/آذار ٢٠١٠ (٣٦٠٠) مليار دولار أمريكي. ٤٠٣ منهم من الولايات المتحدة ويمتلكون ثروة قدرها ١٣٠٠ مليار دولار أمريكي، ثم في أوروبا حيث يوجد ٢٤٨ ملياردير ويمتلكون ١٠٠٠ مليار دولار أمريكي، ٥٢ منهم في ألمانيا يملكون حوالي ٢٠٠ مليار دولار أمريكي. أما في روسيا فيوجد اليوم ٦٢ ملياردير تبلغ ثرواتهم مجتمعة ٢٩٧ مليار دولار أمريكي. ويوجد في الدول العربية ٥٠ ملياردير تبلغ ثرواتهم ٢٠٧ مليار دولار أمريكي. ورغم الأزمة فكما نلاحظ فقد ازداد عدد أصحاب المليارات وازداد حجم ثرواتهم، وهي كلها على حساب شعوب البلدان النامية وكادحي الدول الصناعية المتقدمة والتي كانت على حافة التحول صوب الرأسمالية، وهي الدول الاشتراكية السابقة وبعض الدول النامية.

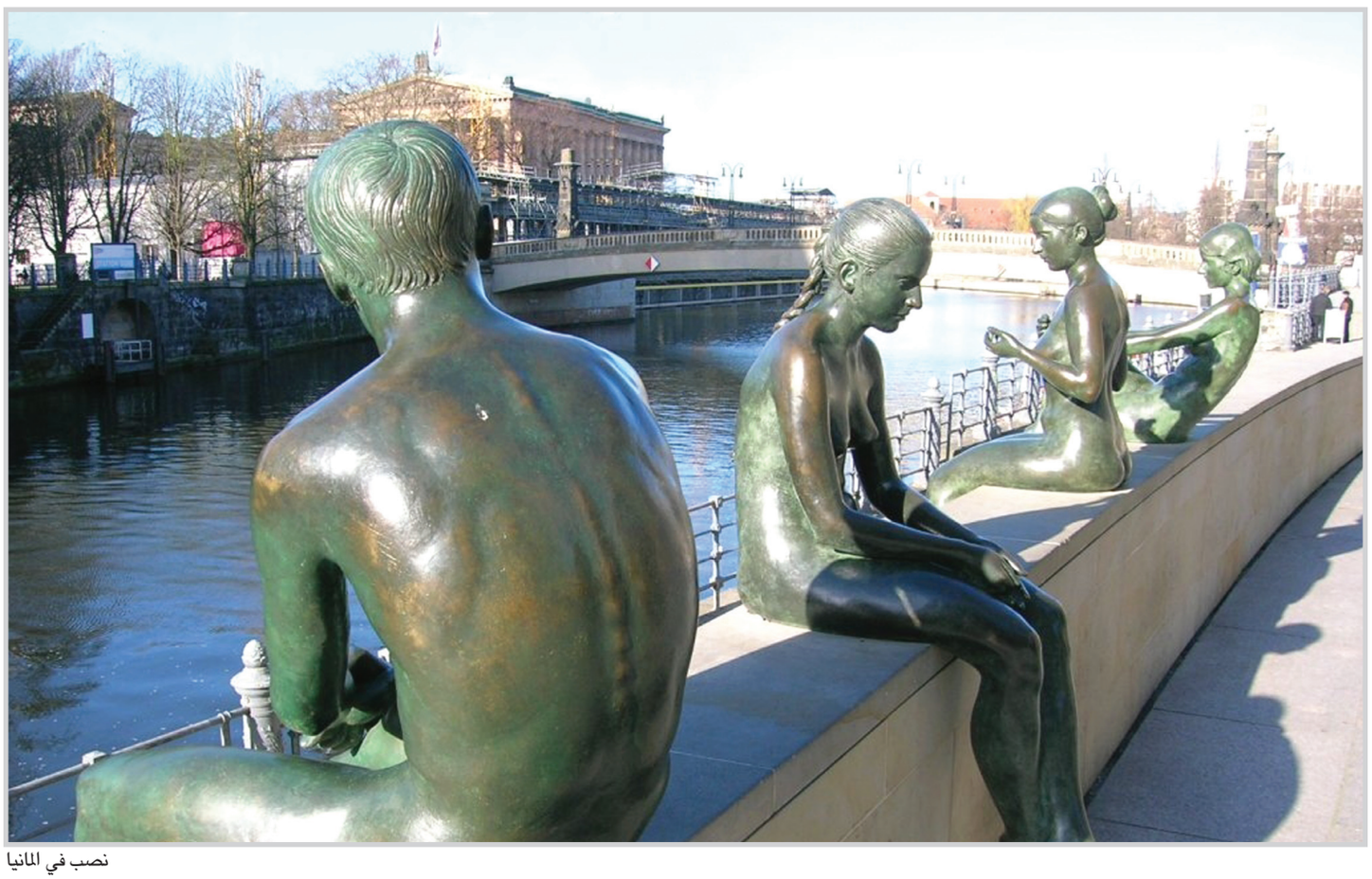

نصب في المانيا

ومع حلول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي لم تصل إلى عمقها النهائي حتى الآن، يزداد الأمر سوءاً بالنسبة لفئات اجتماعية بعينها بسبب تفاقم البطالة والطرد من العمل وإعلان الإفلاس لعدد متزايد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو ابتلاع بعضها من منشآت أخرى، إضافة إلى الهجوم الشرس على الخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها الدولة للمنتجين وذوي الدخل المحدود والفقراء.
ومن يتابع اتجاه تطور الاقتصاد الألماني سيجد أمامه الظاهرتين الأساسيتين الناجمتين عن طبيعة النظام وعن السياسات التي تمارسها الحكومات المتعاقبة وخاصة اليمينية منها، أي في تنامي عدد وحجم ثروات الأغنياء من جهة، وتزايد عدد الفقراء وحجم الفقر من جهة ثانية. فوفق المعلومات المتوفرة لعام ٢٠٠٨ يلاحظ المتتبع ما يلي، علماً بأن السنوات ٢٠٠٩ و٢٠١٠ كانت هذه الظواهر أكثر تفاقماً:
١. ازدياد عدد الفقراء والمهددين بالفقر في ألمانيا إلى ١١،٥ مليون إنسان من مجموع ٨٢ مليون نسمة يشكلون سكان ألمانيا، أو ما يعادل ١٤٪ من السكان وهي قابلة للزيادة.
٢. ٢،٥ مليون طفل مهدد بالفقر، ونسبة عالية من هؤلاء تعيش اليوم تحت خط الفقر الخاص بالدول الأوروبية. إن أكثر الفئات التي تعاني من حالة الفقر وسوء التغذية والرعاية الطبية هم الأطفال من أبناء العائلات الفقيرة، ثم النساء اللواتي لهن أطفال ويعشن دون شريك حياة، وكذلك العائلات بطفلين فأكثر. وتشير المعلومات إلى عدم وجود أطفال من العائلات العمالية ممن يحسب على المتفوقين في الدراسة بسبب سوء ظروف حياتهم ومعيشتهم وسكناهم وصحتهم.
٣. بلغ عدد العاطلين عن العمل ٣،٤٠٦،٠٠٠ نسمة في نيسان من العام ٢٠١٠ أو ما يعادل ٨،١٪ من مجموع عدد القادرين على العمل.
٤. يبلغ عدد مستلمي المساعدة الاجتماعية ٢،٩ مليون نسمة أو ما يعادل ٣،٥٪ من مجموع السكان.
ولكن ما يمكن تسجيله في هذا الصدد أيضاً هو الإجراءات المستمرة التي تتخذها الحكومة الألمانية المحافظة واليمنية منذ عدة سنوات بشأن تقليص مستمر للخدمات الاجتماعية والمكاسب التي تحققت للسكان في فترة المنافسة الاجتماعية مع الدول الاشتراكية، وخاصة في مجال الصحة والتعليم والثقافة ورياض الأطفال ورواتب المتقاعدين، إضافة إلى الارتفاع المستمر للضريبة غير المباشرة على السلع والخدمات، مما يزيد من متاعب الفقراء وأصحاب الدخل المحدود، في وقت تخفف نسبة الضريبة التي تفرض على الدخل لذوي الدخل العالي والشركات الكبيرة وأصحاب المليارات والملايين.
إن لم تكن هناك فائدة من وجود المعسكر الاشتراكي في حينها، ففائدته الأساسية كانت في حصول الطبقة العاملة وعموم السكان على مكاسب مهمة في الدول الرأسمالية لأن الرأسماليين كانوا يخشون من قوة المثل في الجانب الاجتماعي لتلك الدول، وبالتالي كانوا مجبرين على أعطاء بعض الحقوق المشروعة والعادلة والضرورية للعمال وغيرهم من المنتجين للسلع والثقافة والخدمات العامة والتي كانوا محرومين منها سابقاً.
إن الأزمة الاقتصادية والمالية التي يمر بها العالم حالياً تتجلى في ما هو حاصل في اليونان وما يمكن أن يحصل في دول أوروبية أخرى دع عنك الدول النامية التي تعاني أصلاً من مشكلات كبيرة حتى قبل الأزمة الجارية. إن القروض الراهنة التي تقدم اليوم إلى اليونان في ضوء اجتماع وزراء المالية في الثاني من أيار/مايس ٢٠١٠ لا تعني سوى المزيد من وقوع اليونان تحت رحمة القارضين وفرض شروطهم القاسية على اليونان التي تزيد من مصاعب عيش الفئات الكادحة من الشعب اليوناني وليس الأغنياء والمترفين منهم وتزيد من عدد العاطلين عن العمل لأنها تقلص القدرة الشرائية للغالبية العظمى من السكان وتقلل من الدخل الحقيقي لهم وتقلص من حجم الخدمات التي تقدم لهم أو تفرض تعريفات إضافية عليها. إنها سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تخدم بالأساس الدول والشركات الأكثر غنى. إن محاولة إنقاذ الاقتصاد اليوناني من الانهيار والإفلاس لا يرتبط بالرغبة في مساعدة الشعب اليوناني بقر ما يرتبط بالخشية من انهيار العملة الأوروبية الموحدة اليورو في مقابل العملات الأخرى والتي بدأت بالوضوح حالياً في العلاقة بين اليورو والدولار الأمريكي.
إن العالم الرأسمالي سيواجه دون أدنى ريب مصاعب وتناقضات اجتماعية ونزاعات سياسية معقدة لعدة أسباب جوهرية، وهي:
١ . إن كبار الرأسماليين وشركاتهم وممثليهم في السلطتين التشريعية والتنفيذية على نحو خاص يرفضون العودة إلى المساومة التي برزت في عقود الحرب الباردة بين العمل ورأس المال بما يخفف من درجة شدة الاستغلال ويخفف من التناقضات الاجتماعية، فهم يطبقون اليوم رأسمالية استغلالية خالصة ترفض المساومة على توزيع الدخل القومي بين الأجر وفائض القيمة لصالح فائض القيمة، بل يسعون بكل السبل إلى زيادة أرباحهم على حساب الأجور ومدخولات الأفراد.
٢ . إن هذا الواقع يوسع الفجوة الراهنة بين الغنى والفقر في كل بلد رأسمالي وفي العالم عوماً ويعمق الاصطفاف الطبقي الراهن،
٣. إن هذا التناقض الأساسي والرئيسي يمكن أن يقود إلى صراعات طبقية ونزاعات متنوعة في المجتمع الواحد وعلى الصعيد الدولي.
٤ . وأن العلة تكمن في طبيعة النظام وفي السياسات المالية والنقدية، ومنها المصرفية والتأمينية والضريبية وسياسة الأسعار والمضاربات المالية لكبار الرأسماليين وشركاتهم العملاقة، إضافة إلى غياب دور الدولة في الرقابة والتوجيه والتعديل والإشراف على نشاط المؤسسات المالية والنقدية والمصرفية وغيرها.
ويبدو لي أن حركة شعبية واسعة ستنهض تدريجاً لتفرض على الحكومات في تلك الدول صيغاً جديدة وسخونة في الصراع، وفي حالة مواصلة الإصرار على السياسات الرأسمالية الدولية الراهنة التي ترسمها الدول السبع الكبار + واحد، ستنشأ أجواء ثورية يصعب على العالم الرأسمالي احتواء نتائجها.
إن الأزمة التي تعاني منها الدول الرأسمالية تبرز في الجانب السياسي والاجتماعي في تنامي التوجهات اليمينية ونقص الديمقراطية بالنسبة للجماهير الواسعة في الدولة الواحدة لصالح التمثيل في الاتحاد الأوروبي والذي خلق إشكاليات كبيرة في كل من هذه المجتمعات.
نحن في بداية حالة جديدة في الحركة الفكرية والسياسية والنقابية العالمية. ومن لا يقبل على "دفع الجزة (فروة الخروف) سيجبر على دفع الجزة والخروف" وفق المثل الشعبي العراقي.
إن الطبقة العاملة، التي اتسع مفهومها في المرحلة الجديدة وفي عالم معولم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعسكرياً وبيئياً ... لتشمل أوساطاً جديدة من فئات المجتمع ..الخ، يفترض فيها أن تسعى على وحدة الصف في مقابل وحدة كبار الرأسماليين على الصعيد العالمي من خلال تنسيق السياسات والمواقف ومن أجل فرض تغييرات عميقة على الواقع الراهن لصالح المنتجين والكادحين في المجتمع. فالجشع الرأسمالي لا يقف عند حد أبداً، والرأسمالي ينادي دوماً: هل من مزيد؟، إن لم يلجم بسياسات فعالة وعقلانية ومدروسة جيداً من جانب النقابات والأحزاب اليسارية الديمقراطية وممثلي العمال والكادحين في الدول المختلفة وعلى الصعيد العالمي.

ثقافة النقد

نـــقـــد ثـــقـــافـــة الـــدولـــة والجـــمـــاعـــات

يبدو ان غياب ثقافة النقد العربي، وتشوه أدوارها في مواجهة إشكاليات الأزمات الثقافية المعرفية والجمالية العربي، باتت اكثر للاسئلة، وربما اكثر رعبا ازاء انعكاساتها على اشكاليات اشتغالات العقل العربي المعاصر.. هذه الإشكاليات تكشف في جوهرها ازمة السلطة المعاصرة، وازمة الوعي الشقي، او أزمة الإنسان الذي صنعت منه نمطيات الصراع التقليدي تابعا لهيمنات القوة، وخاضعا لثنائياتها المثالية المفرطة في يقين قراءاتها لازمات التاريخ والخطاب والإنسان، تلك الأزمات التي ارتبطت بازمة صناعة الدولة المعاصرة، وأزمة قواها التقليدية(السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية).

علي حسن الفواز

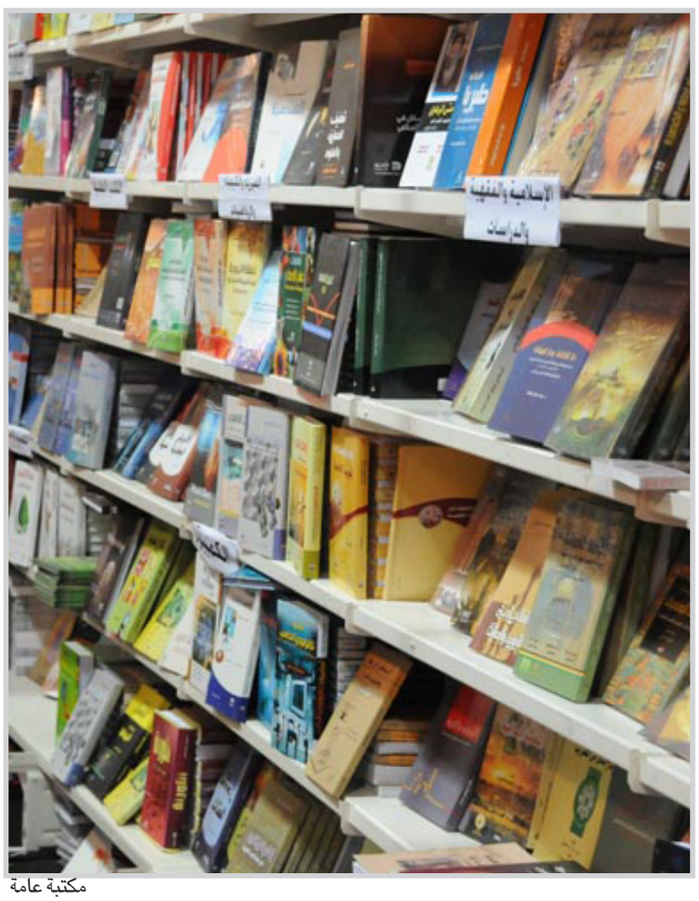

مكتبة عامة

ازمة صناعة النقد تتجوهر في ازمة صناعات اكثر تعقيدا، ومنها صناعة الدولة، اذ النقد لم يعد خطابا خارجيا من منظومة الفكر، ولم خطابا في انسنة السلطة الأبوية والفقهية، بقدر ما اصبح امام تهديد لعبة موته، موت مفاهيمه ونصوصه، تلك اللعبة التي تفترض وجوده خارج غواية السلطة المنتج الأكبر لازمات المفاهيم والحريات والخطابات، فضلا عن مواجهته الرمزية لمرجعيات القوة التقليدية في الدولة التقليدية..
فان هذه الأزمات تفترض ايضا مواجهة ازمات اخرى منها ازمات المناهج، وازمات المرجعيات، وازمات الانساق الحاضنة لفعالياتها المتعددة والمتنوعة. هذه الازمات بدت اكثر خطورة وتهديدا، لانها ارتبطت بازمة السلطة القديمة التي لاتقبل النقد و لاتميل الى اشاعته، وكذلك بازمة الايديولوجيا التقليدية(ايديولوجيا المثال، والرعوية والقوة المفرطة)والتي شرعنت انساقا مغلقة لمفاهيمها وافكارها، فضلا عن مايقابلها في واقعنا المعاصر والذي يرتبط بازمة المؤسسة الثقافية(الرسمية والمدنية) وهشاشة وجودها وضعف دورها، ناهيك عن اقترانها بازمة غياب المشروع الثقافي الواضح الذي يتبنى طروحات النقد باعتبارها اساسا للحراك الثقافي.
اغلب المدارس النقدية التي ارتبطت بمنظومات الدولة القديمة، او منظومات المثال والقياس التي أنسنت لإشاعة رؤى محددة لمفاهيم ارتبطت بالنقل التقليدي، فقدت الكثير من قوة حضورها ازاء نزوع الكثير من الاشتغالات الفكرية نحو موجهات العقل الذي ارتبطت بالحركات الاعتزالية على مستوى التاريخ، وارتبطت بالفلسفات الحديثة على مستوى اعادة صياغة النظريات المعاصرة التي اعادت للعقل مكانته الحقيقية..
الاتجاهات التقليدية في النقد التي كانت تؤسس مشاريعها الثقافية القلقة في ضوء لمعان الظواهر التي تظهر هنا او هناك، اصبحت امام اشكاليات أكثر تعقيدا، خاصة بعد انهيار نموذج الدولة السلطانية، وبدء عصر الدولة الجديدة، ليس لان هذه الاتجاهات بدأت تعاني من اضمحلال دورها، بقدر ما ان هذه الاتجاهات كشفت عن موتها الإنساني والفلسفي، اذ انها فقدت اهلية خطابها الذي سرعان ما يختفي تحت هاجس الخوف أو الضعف وهشاشة البرنامج أوهروب النموذج !او ربما تحت ضغط السلطة العنفية(سلطة العسكر، او سلطة الايديولوجيا، او سلطة التكفير)والتي تجد في النقد تهديدا لوجودها وكشفا لعيوبها، مثلما نجد تأثيرات واضحة لتمثل انزياحات الاخر بكل برامجه وافكاره وتثاقفاته والتي بدأت ترحل صوبنا بكل ضجيجها وبكل ما تحمله عرباتها السريعة.
ازاء هذا التراكم وطبيعة الاشكالات والتعقيدات التي تواجه مؤسسة النقد، نجد ان اصحاب الخطاب النقدي المعاصر اصبحوا امام ازمات استغرابية، تلك التي تضعهم بمواجهة اشكاليات من الصعب قراءة ملفاتها دون حيازة الاليات والادوات والمجالات التي تؤهلهم لتجاوز عقدة التاريخ والنص، اذ ليس بمقدروهم ان يمارسوا حضورا كاملا، وتبني اي برنامج تأهيلي وقابل للتنفيذ المباشر بعيدا عن مواجهة تلك الازمات، خاصة تلك الازمات التي ترتبط بازمة توصيف الدولة، ازمة نظامها السياسي والاقتصادي والتعليمي والاجتماعي، وازمة تأهيل الثروات والقوى الاجتماعية وتأهيل البنى التحتية التي تستوعب فكرة التحول من الدولة القديمة التقليدية الى الدولة المعاصرة، دولة البناء المؤسساتي، ودولة المواطنة والعدالة والحقوق. هذه الدولة لايمكن التوافر على شروطها دون نقد الدولة القديمة، ودون ان يتحول هذا النقد الى مؤسسة لها هويتها ولها قوتها الدافعة.
و لكي يمارس صانعو المشروع النقدي ادوارهم الفاعلة في نسق الدولة المعاصرة وفي نسق المجتمع المعاصر القائم على اسس التنوع والتعدد، عليهم اولا اعادة قراءة تاريخ الازمات وطبائعها، خاصة تلك الازمات التي ارتبطت بالسلطة والتاريخ والجماعات، وثانيا اعادة قراءة نمطية العلاقات التي تجوهرت فيها الجماعات العرقية سياسيا وطائفيا والتي اندمجت مكوناتها الاثنوغرافية قهريا تحت مهيمنات القوة الغاشمة التي تملك جهاز عنفها السلطة.
من هذا المنطلق نجد ان قراءة مفهوم النقد الثقافي، بات يملك اكثر من هامش، ليس انه يتجاوز نقد الخطاب الى نقد النسق، بقدر ما ان هذا النقد يملك اهلية النفاذ الى الطبقات العميقة التي اسهمت في صناعة(الوعي الشقي) للجماعات، تلك الجماعات التي تحولت في ظل نظام الرعوية الى قوى تابعة، لذا لامناص من الحديث عن شمولية واهلية هذا النقد، ليكون نظاما ومؤسسة يمكن ان تؤمن صناعة الخطاب النقدي في سياق وعي اخر وغير مهدد للذات والحرية والوجود، فضلا عن ان هذا الوعي سيكون العامل الاكثر تأهيلا لانتاج الهوية الثقافية وما تقترحه من تعريف وتوصيف ومصدات ثقافية تدافع بها عن وجودها وعن هويتها.. غياب الخطاب النقدي او تشوه ولاداته لايرتبط فقط بالسلطة والاستبداد فقط بل يرتبط ايضا بالجهل والتخلف واختلال الاسس العلمية والبرامجية للتنميات البشرية والتعليمية والثقافية..فطوال قرون كان مشروع الدولة هو الغائب الاكبر وسط تفكك خطير للامة والسلطة والنخب الاجتماعية، مقابل ادوار هامشية وغير فاعلة لنخب دينية وتجارية واحيانا عسكرية، وهذا الهامش غير منتج وغير مؤلد، لانه خاضع لمجموعة من المهيمنات التي يفرضها النظام السياسي المرتبط منذ انهيار شكل الدولة الاسلامية عام ١٢٥٨ بانماط من السلطات الاحتلالية او غير المركزية والفاقدة لأي وعي بمسؤولياتها ازاء بناء الدولة والمجتمع والانسان..
هذه الازمة انتقلت الى عصورنا الحديثة وهي محملة باعباء هذا الماضي القهري، والذي جعل اية تنمية بشرية تواجه بضغط وعنف ازاء ما تكرس من ثقافات شعبية وخرافات ضاغطة، تشوهت تحتها فكرة بناء الوعي الفاعل، والمدرسة الفاعلة والتخطيط الفاعل الذي يؤمن ان فاعلية النقد هي جوهر الحرية، وهي جوهر بناء المؤسسات التي تحتضن اسباب التقدم واسباب بناء الانظمة التعليمية والثقافية الذي هو الاساس في مواجهة ازمة الخراب القديم الذي اقترن بخراب العقل، مقابل الاصطناع الايهامي الذي كرسته الدولة السلطانية في اشاعة مهيمنات الجهل والخرافة، تلك التي اقترنت بمهيمنات القوى الظلامية الداعية لعزل الانسان عن مصدر للحرية والتنوير والوعي والنهضة..
ورغم ان مفهوم النهضة ظل هو العنوان الكبير الذي التقت عنده الكثير من التوجهات الجديدة، لكن هذا المفهوم ظل ملتبسا عند الكثيرين، خاصة مع اقترانه مع اشكال نمطية نظرت الى النهضة بانها نوع من الاحياء للماضي، وليس الى صناعة المستقبل، واحسب ان هذا التوصيف الاشكالي للنهضة يعود بناء الى غياب وجود المؤسسات التي يمكن ان تؤمن فاعلية التحول، خاصة اذا عرفنا ان اغلب رواد النهضة التقليدية او الاحيائية هم من مرجعيات معينة ارتبطت بالسلطات التقليدية باشكال معينة، اذ كان رهانها هو استعادة الماضي التليد عبر استعادة رموزه، وعبر استعادة خطاباته، وهذا ما اسهم في احياء بعض الاشكال الثقافية ذات النزوعات الاستعادية الثورية، واستعادة الاشكال الادبية المغرقة في تقليدية، مع غياب كامل للاسباب التي صنعت التدهور الانساني والاخلاقي والعمراني على مستوى الدولة وعلى مستوى الجماعات.. فضلا عن ان الطريق الى هذه النهضة وخصوصية خطاباتها لايملك الشروط الكاملة التي يمكن تبنيها للتعاطي مع مشكلات معقدة ترتبط بالانسان والمجتمع والتاريخ والدولة والتي ظلت مثارا لخلافات اكتنف بغموض ازمة التعاطي مع الاخر الغربي(منتج الاشكال المادية لهذه النهضة) وازمة فاعلية انتاج ثقافة النقد، اي نقد الماضي والخرافة والجهل والاستبداد والظلم الاجتماعي.
ولعل من اول مصادر تنمية الوعي النقدي كما حدث في اوربا المعاصرة هو نشوء المؤسسة الأكاديمية باعتبارها المولد الفاعل والمنهجي للافكار الجديدة، والداعي لتنمية واسعة تضع هذه الأفكار تحت سيطرة الانسان. لكننا نجد ان ما تبنته المؤسسة الثقافية العربية لم يضع في حسابه هذه التوجهات قدر ما يتحدث عن افكار استنهاضية تقوم على استعادة(الماضي التليد) فيها الكثير من الغموض والكثير من الشعاراتية، ورغم ان هذا الجهد كان مميزا ورائدا ضمن سياقه الزمني ألا أنه كان يفتقد صناعة الأثر وصياغة التوجه، ووضوح الاهداف، مما دفع فكرة النهضة العربية الاسلامية الى التماهي مع الفكر الغربي تماما، واحس ان كتاب طروحات رفاعة الطهطاوي كانت تصب في هذا الاتجاه، ناهيك عن تأثر فكرة محمد علي باشا حول الدولة المستقبلية تصب في هذا الاتجاه.